استراتيجيات تمويل التعليم وإمكانيات التحول نحو الجامعة المنتجة وتحقيق التكامل في سوق العمل تجارب مختارة مع أشاره الخاصة للعراق

م. مناف مرزة نعمة* م.م علاء عباس داخل**

المستخلص

يواجه التعليم العالي العديد من التحديات فيما يتعلق بأهداف التنمية والتطور الاجتماعي والثقافي فضلاً عن عدم القدرة في توفير مخرجات محددة ومشاريع تتوافق مع أسواق العمل الخاصة بأساليب الإنتاج أو علاقات الإنتاج، والتي تعتمد أساسا على المحتوى النوعي للمعرفة وامتلاك المهارات. إن مثل هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة تجعلنا نشعر بالقلق أكثر حول قدرتنا على تأمين متطلبات تمويل كافية لتمويل التعليم العالي، وفي ضوء هذه التحديات من الضروري إجراء مزيد من المناقشة الموضوعية لمصادر التمويل، بما في ذلك الخصخصة في التعليم العالي والتوجه لاستثمارات القطاع الخاص في تعديل هيكل التعليم العالي والمعرفة والمحتوى الاقتصادي في ضوء الاتجاه العالمي من خلال البحث عن قنوات جديدة للتعليم العالي والسماح لمؤسسات التعليم العالي الخاصة بفتحها .

الكلمات الرئيسية: استراتيجيات التمويل، الجامعة المنتجة، سوق العمل

Strategies For Financing Education And Possibilities Of Transition Towards A Productive University And Integration In The Labor Market: Selected Experiences With A Special Reference to Iraq

Alaa Abass Dakhil **Munaf Marza Neama**
alaa.dakhel@ qu.edu.iq Munaf.neama@qu.edu.iq

Abstract

Higher education faces many challenges in relation to social and cultural development goals, as well as the inability to provide specific outputs and projects that are compatible with labor markets for production methods or production relations, which depend mainly on the qualitative content of knowledge and skills. Such serious economic and social challenges make us more concerned about our ability to secure adequate funding requirements for higher education, and in the light of these challenges further substantive discussion of funding sources, including privatization of higher education and private sector investment in the Higher education, knowledge and economic content in the light of the global trend by looking for new channels of higher education and allowing private higher education institutions to open them.

Key words: - Financing strategies, productive university, labor market.

* عضو هيئة تدريسية / جامعة القادسية
** عضو هيئة تدريسية / جامعة القادسية

المقدمة

يعد التعليم الجامعي أحد أهم الركائز التي تسهم بفعالية في تكوين الفرد والمجتمع من خلال ضمان طرق التطور السليم في أي بلد في مسيرته نحو الطموح في التقدم والرقي في مختلف ميادين الحياة ومع تزايد هذه الأهمية هناك تحديات كبيرة تواجه عملية التعليم العالي ومنها التمويل فضلا عن عدم مواءمة مخرجات التعليم الجامعي مع إمكانيات سوق العمل إن هذه التحديات جعلت العديد من الباحثين والمهتمين في هذا المجال في البحث عن إيجاد حلول واستراتيجيات تمكنهم من بلوغ أهدافهم في الحصول على نظام تعليمي متكامل يرقى في مجتمعاتهم ويساهم في تطوير البلد وكانت الجامعة المنتجة واحدة من الحلول التي وجدت صدى واسعا كأحد خيارات التمويل فضلا عن كونها تحقق التكامل في سوق العمل من هذا المكان تحديدا جاء سبب اختبار الموضوع.

مشكلة الدراسة: على الرغم من الأهمية التي تتمتع بها الجامعات والتعليم العالي وفرص وإمكانيات تحول هذه الجامعات لمراكز تسويق للإنتاج العلمي والمساهمة في عملية النمو الا أن معظم هذه الجامعات كانت بعيدة عن عملية بناء التنمية الاقتصادية كون معظم هذه الجامعات في أغلب دول العالم تعتمد على تمويل التعليم من خلال الجانب الحكومي مما يجعل النظام التعليمي مهددا متى ما انخفضت إيرادات الدولة الأمر الذي ينعكس سلبا على الموارد البشرية ويسبب قصوراً في درجة تأهيلها نتيجة ضعف الاستثمار في هذه الموارد عبر التعليم والتدريب والبحث.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن تنوع مصادر تمويل التعليم ينعكس بشكل إيجابي في تطوير الجامعات وتحويلها إلى جامعات منتجه والمساهمة في تحقيق التكامل في سوق العمل.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها التعرف على مفهوم الجامعة وبيان أسس العلاقة بين تمويل التعليم والجامعة المنتجة وانعكاساتها على اقتصاديات التعليم فضلا عن عرض بعض التجارب العالمية في مجال تمويل التعليم والبحث العلمي وإمكانيات التحول نحو الجامعة المنتجة ومعرفة إمكانية الاستفادة من هذه التجارب في العراق.

هيكلية الدراسة: ولتحقيق هذا الهدف قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسة تناول المبحث الأول أسس العلاقة بين تمويل التعليم والجامعة المنتجة وانعكاساتها على اقتصاديات التعليم أما المبحث الثاني فقد تناول تمويل التعليم وكيفية التحول نحو الجامعة المنتجة في بلدان عينة الدراسة اما المبحث الثالث فقد تناول تمويل التعليم في العراق ومتطلبات التحول نحو الجامعة المنتجة.

الدراسات السابقة/أولا- دراسة أزهر، 2013 وآخرون بعنوان صيغة الجامعة المنتجة بالجامعات المصرية الدواعي والمتطلبات: هدفت الدراسة إلى التعرف إلى ماهية الجامعة المنتجة وأهم الدواعي والحيثيات للأخذ بها، والوقوف على أهم الدروس المستفادة من النماذج العملية والعربية لصيغة الجامعة المنتجة ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، الأسلوب التحليلي، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات.

ثانيا- دراسة العبيدي [2012] بعنوان استراتيجية التمويل للجامعات المنتجة جامعات المملكة السعودية ومملكة البحرين أنموذج: هدفت الدراسة إلى خلق مصادر تمويلية غير تقليدية للجامعة عن طريق استثمار المعرفة وتسويق منتجاتها بما يحقق تدفقات تمويلية كمصدر أساسي مكمل لمصدر التعليم التقليدي الحكومي والخاص الناجم عن استقطاب الطلبة في الدراسة في الجامعة من ناحية والمساهمة في التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى وصولا إلى الجامعة التعليمية المنتجة

ثالثا- دراسة الوذيناني [2006] بعنوان إدارة المعرفة –مدخل لتحقيق أنموذج الجامعة المنتجة هدفت الدراسة إلى التعرف إلى عمليات إدارة المعرفة التي تساهم في تحقيق أنموذج الجامعة المنتجة في الجامعات السعودية، وإلقاء الضوء على المعوقات التي تحول دون تطبيق إدارة المعرفة في الجامعات السعودية.

رابعا- دراسة محمود [2002] بعنوان أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية: هدفت الدراسة إلى التعرف إلى التعرف على أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية بهدف الوقوف على نمط ما هو متوفر بالفعل من علاقات بين الطرفين ورصد معوقات المشاركة الفعالة بينهما.

المبحث الأول/ أسس العلاقة بين تمويل التعليم والجامعة المنتجة وانعكاساتها على اقتصاديات التعليم.

أولا . تمويل التعليم. يعد التعليم أحد الركائز الاساسية التي تبنى عليها البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في اي مجتمع، وهذا ما أكد أكده علماء مثل جون ستيوارت ميل وماركس وغيرهم فنمو قدرات الفرد واستدامتها من خلال التعليم يؤدي الى زيادة قدراته الإنتاجية[1]

إذا ما عرفنا أن التعليم الجامعي هو من الأدوات التي تسهم بفعالية في تكوين الفرد والمجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل معا، وضمان طرق التطور السليم للمجتمع في مسيرته نحو طموحاته في التقدم والرقي في مختلف ميادين الحياة ومع هذه الأهمية المتزايدة تزداد أهمية تمويل التعليم وزيادة الإنفاق عليه ليتواكب مع تطورات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم مصادر تمويل التعليم هي:

أ- يعد التمويل الحكومي الأصل في التمويل للتعليم العالي لمعظم دول العالم ويتمثل بما تخصصه كل حكومة من الحكومات من مبالغ مالية سنوية من ميزانية الدولة للتعليم العالي وتصل مساهمة التمويل الحكومي إلى حوالي(90%) من مصادر التمويل في بعض البلدان ويرجح أنّ التمويل الحكومي يحقق جملة من الفوائد التي تنعكس إيجابياً في تحسين وتطوير أداء الجامعات الرسمية من خلال ما يأتي:[2]

1. تعميق استقلالية الجامعات بعيداً عن ضغوط القطاع الخاص بالشكل الذي يجعل الجامعة حرة في تخطيط سياستها التعليمية بحسب ما تقضيه ظروف المصلحة العامة .

1- عبدالله زاهي الرشدان ، في اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر ، عمان، ط3، 2008، ص13.8
2- عبد الإله يوسف الخشاب ، و مجذاب بدر العناد ، تمويل التعليم في الوطن العربي وسبل تعزيزه ، مجلة دراسات اقتصادية ، بغداد ، 2000،ص25-26

2. ما زالت إمكانية الدولة أفضل بكثير من إمكانية القطاع الخاص في الوطن العربي بالشكل الذي يمكنها من العمل على تحسين تمويل التعليم العالي وتوسيع مؤسساته التعليمية.

ب – مصادر أخرى للتمويل: تنتهج معظم دول العالم المتقدمة والنامية استراتيجيات تهدف إلى تقليل العبء المالي عن الحكومات في تمويل التعليم العالي، كما أنّ تنوع مصادر تمويل التعليم العالي أمر أكده البيان العالمي عن التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين (الرؤية والعمل) الصادر عن اليونسكو، إذ أشار إلى أهمية دعم المجتمع بمختلف فئاته لتمويل التعليم العالي والذي يعد اتجاهاً من الاتجاهات العالمية المتبعة حالياً في معظم دول العالم سواء كان ذلك في صورة اشتراك الطلاب في تمويل التعليم العالي عن طريق زيادة الرسوم الدراسية المفروضة عليهم، أو فرض ضرائب تعليمية لصالح التعليم العالي وتتخذ هذه الضرائب أشكالاً متعددة منها الضرائب التجارية وضريبة الملكية وضريبة الدخل، ويمثل الهدف من هذه الضرائب تطوير سبل وطرق التمويل الذاتي للجامعات والمساهمة في التسويق الجيد للأبحاث العلمية، ففي دول عدة تستخدم الجامعات كمكاتب استشارية ومراكز إنتاج، فهي تضم نخبة من العلماء والباحثين في مختلف التخصصات، ويمكن الاستفادة منهم لخدمة رجال الأعمال وقطاعات الإنتاج الخاص من خلال إجراء الدراسات والبحوث وتقديم المشورة وغيرها من الخدمات التي تعود على الجامعة بدخول إضافية كما يعد التعليم العالي الخاص أحد الطرق الجديدة لتمويل التعليم العالي ويعد انتشاره من المستجدات المصاحبة لمناخ العولمة وظاهرة خصخصة المؤسسات العامة في بعض الدول فضلا عن ذلك تعد طرق التمويل الذاتي للجامعات تختلف من جامعة إلى أخرى فهناك العقود البحثية التي تعني توظيف البحوث والمبتكرات الجامعية لخدمة مؤسسات المجتمع بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية فعلى سبيل المثال عملت الحكومة الاتحادية الماليزية منذ عام 1998 على تشجيع الجامعات للعمل على توليد إيراداتها لذاتها وذلك من خلال العديد من المصادر مثل التدريب والاستشارات وتسويق ابتكارات البحوث وعقود البحوث والمتاجرة ببيع الخدمات والخبرات.[3]

فضلا عن ذلك يمكن إضافة مصادر تمويل أخرى مثل تطبيق البرامج الموازية والدولية والبرنامج الموازي هو نظام يستهدف قطاعاً كبيراً من الطلاب الذين يقبلون في الجامعات بمجموع درجات أقل من مجموع درجات القبول الرسمية، إذ يدفع هؤلاء الطلاب رسوماً دراسية تزيد كثيراً على مستوى الرسوم لعموم الطلبة ويطلق على هذا النظام في بعض الأقطار البرامج الموازية أمّا البرامج الدولية فتهدف إلى تقديم فرص التعليم العالي للطلاب الأجانب

ثانيا/ الجامعة المنتجة والتعليم الجامعي المفهوم ومراحل التطور

يشكل التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص البنية الأساسية لتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فهي المحرك الأساس في تأهيل وإعداد القوى البشرية المنتجة، ويشكل العائد من التعليم الجامعي مردوداً مرتفعاً ويمكن أن يساهم بشكل فعال في تحقيق نتائج فعالة إذا ما تم التخطيط بشكل

[3] -Nur Anisah Abdullah, Shukran Abdula Rahman: Making Strategy at A Malaysian Higher Education Institution, th 2nd International Conference On Economics, Business And Management, IPEDR, Vol(22), IAcsil Press, Singapore,2011, P. 195

جيد لاستغلال لموارده المالية والبشرية اللازمة إذ يعد التعليم العالي أو التعليم الجامعي في الجامعات مرحلة عليا من مراحل التعليم تدرس في الجامعات أو أي مؤسسة جامعية أخرى تمنح الطالب بعد دراسته مجالا تخصصياً شهادة جامعية تؤهله للعمل في الميادين التي تخصص بها أثناء الدراسة الجامعية وتعرف الجامعة على أنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة تمثل وظائفها الرئيسة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية، وتقدم برامج دراسية متنوعة فى تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب.[4]

ويرجع أصل الجامعة إلى الجذور المسيحية إذ تعد كلية القسطنطينية أقدم مؤسسة تعليم عالي في التاريخ أما أقدم جامعة بالمفهوم الحديث للتعليم العالي فهي جامعة بولونيا التي تأسست عام 1088م وقد شغل نسبة كبيرة من رجال الدين والرهبان المسيحيين مناصب كأساتذة في هذه الجامعات التي كانت تدرس كافة المواضيع مثل الفلسفة والقانون[5]، إلا أن الجامعات الغربية في أوروبا، مرت خلال فترة النهضة إلى غاية العصر الحديث، بأزمة تمثلت في ابتعادها عن المجتمع، وانحصارها في أداء وظيفة التدريس، من جهة، وعدم تكيفها بسهولة مع المتغيرات الفكرية والاجتماعية، التي ميزت العصور الوسطى في أوروبا، من جهة أخرى، لكن في الأخير، أدت هذه التغيرات بالجامعة إلى تغيير فلسفتها، وتوجهت بذلك إلى أداء دورين جديدين هما (البحث العلمي، وخدمة المجتمع) ويمكن القول إن الجامعة استقرت في بداية القرن العشرين على أداء ثلاثة أدوار رئيسة، هي: التعليم أو نقل المعرفة، البحث العلمي وإنتاج المعرفة، وخدمة المجتمع:[6]

1- **التعليم:** إن أول اهتمام للجامعة بدأ من بيوت الحكمة الصينية إلى غاية العصر الحديث في أوروبا، وقد تميزت الجامعة، في تلك الفترة، بسيطرة التعليم الديني، والابتعاد عن المجتمع، والسعي من أجل الوصول إلى الحقيقة الفاضلة. يعد التعليم الطريق الأمثل لنشر المعرفة ونقلها من جيل لآخر ويؤدي ذلك إلى إعداد وتنمية طلاب الجامعة وتهيئتهم لأعمال ونشاطات متعددة لمجالات العمل المختلفة وبرز هنا مفهوم الاستثمار في التعليم بعدما اشار الاقتصادي الفرد مارشال الى القيمة الاقتصادية للتعليم وجدوى الاستثمار في التعليم على أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة هو الاستثمار برأس المال البشري.[7]

وهذا ما أكده آخرون مثل جون ستيوارت ميل وماركس وغيرهما بعدما أصبح الاستثمار في التعليم يحقق نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال العمليات التربوية التعليمية وما تقدمة من اسهامات في نمو الاقتصاد وتطوره فكلما ازدادت قدرات الفرد واستدامتها من خلال التعليم أدي الى زيادة قدراته الإنتاجية.[8]

فضلا عن ذلك أوضح (مالش) بأن الافتقار للتعليم يجعل الناس فقراء والفقر يجعلهم غير سعداء وأن الدولة إذا ساعدت على تعليم الفقراء تجعلهم أكثر سعادة وكما يرى ((جون ستيوارت ميل)) بأن الإصلاح

4- مليحان معيص السبيتى ، الجامعات (نشأتها ، مفهومها ، وظائفها) دراسة وصفية تحليلية ، المجلة التربوية ، مجلس النشر العلمى ، الكويت ، ع 54 ، سنة 2000 ، ص 214 .
5- عبد الستار البعاج ، لمحات في تطور التربية والتعليم ، مطبعة النعمان، النجف الاشرف 1965، ص18
6- رفيق زراولـة، دور الجامعة في إنتاج الرأسمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة،: الملتقى الدولي المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، الجمهورية الجزائرية ،2005،ص394
7- فاروق عبد فليفة، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة ، دار المسيرة للنشر،عمان ، ط2، 2007، ص266.
8- عبدالله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر، عمان، ط3، 2008، ص13.

الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على التعليم ودي الى ضرورة نشر المعرفة لكي يتم تحسين نوعية البشر وجعلهم أكثر تحكما في اتجاهات نشاطاتهم أما ((فرديك ليست)) فقد عدّ المهارات والقدرات البشرية التي توجد في الماضي وتعليم البشر من العناصر الأكثر أهمية في الخزين الرأسمالي للأمة.[9]

2- البحث العلمي وإنتاج المعرفة: تعد الجامعات الألمانية، في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي وبداية القرن التاسع عشر ميلادي، أولى الجامعات التي اهتمت بالبحث العلمي ويعد البحث العلمي أداة أساسية في إنتاج المعرفة وزيادتها، وتعد الجامعات المؤسسات الأكثر قدرة على تحقيق ذلك بحكم ضمها لكفاءات علمية عالية ومتخصصة، فهي تولي له عناية خاصة إن الأبحاث التي قامت بها الجامعات عبر التاريخ كان لها بالغ الأثر في مجالات الصناعة والزراعة ومختلف جوانب الحياة.

3- خدمة المجتمع وفكرة الجامعة المنتجة: عملت الجامعات ومنذ مطلع القرن الواحد والعشرين، على تقديم خدمات أنموذجية عملية مباشرة للمجتمع في مختلف مجالات الحياة، فهي تسعى لحل مشكلاته وإنمائه وتزويده بالطاقات البشرية القادرة على قيادته من هذا المنطلق برزت إلى الوجود فكرة الجامعة المنتجة والتي تحمل فلسفة تختلف عن فلسفة الجامعة بمفهومها التقليدي، وظهر في الوسط الأكاديمي اصطلاح الجامعة المنتجة إذ بدأت بعض الجامعات بهدف البحث عن مصادر تمويل إضافية تغطي العجز في موازناتها من خلال توسيع وتعميق دورها في المجتمع وقيامها ببعض الأنشطة التي تحقق لها عائداً مالياً إلى جانب إعطاء الإدارة في الجامعة مرونة التصرف في إيراداتها وفقا لخططها وبرامجها العلمية .[10]

إذ يجب أن ترتبط البنية التحتية في الجامعة المنتجة بمتطلبات البرامج والخطط التي تنسجم فعلا مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل وتوجد في بعض الجامعات أمكانيات ضخمة من المنشآت والمعامل والمختبرات والمستلزمات الأخرى لا يستفاد منها بالشكل المطلوب وكلفت الخزينة مليارات الدولارات دون جدوى منها بهذا الحجم وهذا ما يتنافى مع مقومات الجامعة المنتجة إذ يجب أن تحقق الكفاءة العلمية والاقتصادية المثلى للموارد المتاحة ولضمان أداء متميز لكافة الأنشطة التي تقوم بها الجامعة لتحقيق الأهداف المرجوة إذ إن هدف هذه الجامعات هو التأثير الإيجابي في حركة المجتمع، وتحقيق الاستيعاب الكامل لمنجزات التطور التقني الحديثة، من خلال تحسين استغلالها للموارد المتاحة لها وتحقيق إنتاجية عالية الجامعة المنتجة هي المؤسسة التعليمية التي تعمل على أن تكون أكثر قربا من المجتمع، الذي تنشط فيه، وعلى أن تكون المؤثر الإيجابي في حياته، وهي من أجل ذلك تمارس جملة من الأدوار، نذكر منها توسيع برنامج التعليم المستمر والتدريب وفسح المجال للاستفادة من وسائل الدراسات العليا في معالجة مشاكل العمل، واقتراح الحلول المناسبة لها إذا ما عرفنا أن عمل الجامعة المنتجة يرتبط، إضافة إلى التعليم والبحث، بالدور المحدد الذي تؤديه في المجتمع، الأمر الذي خلق لها، كما أشرنا سابقا، فلسفة جديدة ترتكز على التعليم المستمر لمواكبة كل التغيرات التي تحصل في المحيط، وكذا القيام بالبحوث، سواء على المستوى الأكاديمي، أو التطبيقي زيادة على ذلك، تعتمد الجامعة المنتجة في عملها على مبدأ المتاجرة، إذ

9- فليح حسن خلف ، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديثة ،عمان، ط1، 2007ص74.
10- محمد عمر باطوح واحمد سعيد، الجامعة المنتجة الا ربحية في الدول الاسلامية صيغة تمويلية مقترحة ،دار المنظومة،2008،ص44

يتكون سوق عرضها من التكوين المتخصص، البحوث، والاستشارات، التي تقدمها، وتحصل بموجب ذلك على أموال، تستغلها في تمويل نفسها، مما جعلها تبدو كالمنشأة، تسعى إلى تحقيق الربح، والشكل الآتي يوضح أنموذجها.[11]

شكل (1): نموذج الجامعة المنتجة

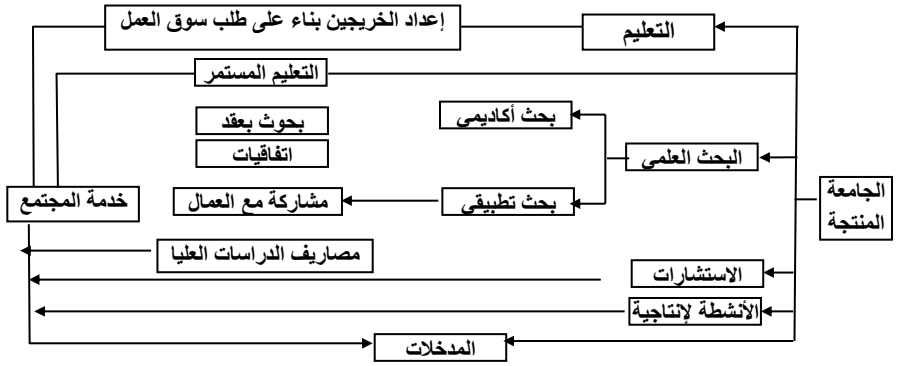

المصدر: رفيق زراولـة، دور الجامعة في إنتاج الرأسمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة،: الملتقى الدولي المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، الجمهورية الجزائرية ،2005،ص394

ثالثا-التطور التاريخي للدراسات الاقتصادية في التعليم:

بعدما كان ينظر البعض من العلماء إلى التعليم كسلعة استهلاكية، كونها حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، أصبح ينظر إلى التعليم على انه استثمار طويل المدى كونه أحد العوامل الأساسية في تحديد النمو الاقتصادي وتحديد الدخل، الأمر الذي لفت انتباه العلماء وحاز على اهتمام كبير في جميع أنحاء العالم وقد مرت الدراسات الاقتصادية في التعليم في عدة مراحل يمكن توضيحها كما يأتي:

المرحلة الأولى: ظهرت بوادر هذه المرحلة منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ابتداء من الملاحظات التي أبداها آدم سميث ودافيد هيوم في القرن الثامن عشر بخصوص أهمية التعليم من الناحية الاقتصادية وكيفية الموقف الاقتصادي من هذا النوع من النشاطات وانتهاء بالدراسات والتعميمات النظرية المتطورة نسبياً التي توصل إليها الفريد مارشال في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بخصوص توضيح الدور الذي يلعبه التعليم اتصفت المحاولات والدراسات التي دارت حول المسائل الاقتصادية في مجال التعليم في هذه المرحلة بصفة العمومية وعدم الاعتماد في مجال صياغة الأحكام من قبل الاقتصاديين على النتائج المتوخاة من الدراسات التطبيقية، إذ توصل الاقتصاديون إلى تلك الأحكام استناداً إلى المحاكمات العقلية والمنطقية البحتة ولم يكن بالإمكان التحقق منها تطبيقياً لعدم اعتماد الاقتصاديين في صياغة تلك الأحكام على وسائل وأدوات تطبيقية فضلا عن ذلك لم تكن معالجات متكاملة للمسائل الاقتصادية في التعليم بل كانت بمثابة معالجات جانبية باستثناء بعض المعالجات التي قام بها الفريد مارشال – ليعرض لها الاقتصاديون في معرض معالجتهم كمسائل اقتصادية عامة وكان يغلب الطابع الاقتصادي للبحث على تلك المعالجات إذ عالج الاقتصاديون تلك الموضوعات وفق منهجية اقتصادية

11- رفيق زراولـة، مصدر سابق، ص392

صرفة، ولم تعط أهمية للخصائص التربوية في معرض معالجاتهم للنشاطات التعليمية وعدم تملكها لوسائل إحصائية تستطيع تحديد العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، أو في تحديد وتقدير الآثار الاقتصادية للتعليم[12]

المرحلة الثانية : وتشمل الاهتمام بالموضوعات الاقتصادية في التعليم خلال القرن العشرين والذي نما بصورة ملحوظة، ونمت معه حركة البحث العلمي في هذا المجال ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها تراكم الخبرات النظرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إن هذه العوامل أدت إلى التطور الكبير الذي حصل في مجال الدراسات الاقتصادية وانعكس على توسع النشاط الاقتصادي ومن ثم زيادة النمو في العمليات الإنتاجية الذي رافق التطور العلمي إذ نمت الدراسات الخاصة بالموضوعات الاقتصادية في التعليم بعد الحربين العالميتين مما أدى إلى ظهور التعليم بوصفة نوعاً من الأنشطة الإنتاجية ومجالاً لا يمكن تجاهله مع تزايد حجم الإنفاق الخاص للأفراد والمؤسسات غير الحكومية على التعليم الأمر الذي أدى إلى حركة واسعة للنشاط العلمي لمختلف المنظمات الدولية والمؤسسات في القرن العشرين.

المرحلة الثالثة : شهدت سنوات العقد الثامن من القرن العشرين سكوناً نسبياً في مجال الدراسات الاقتصادية في التعليم بعد الاهتمام والتطور الكبير في هذه الدراسات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات من قبل الاقتصاديين والتربويين والمخططين ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والرسمية في مجال تنشيط الدراسات الاقتصادية في التعليم. وقد بدأت محاولات جدية في السنوات الأخيرة للبحث عن أساليب أكثر صلاحا في معالجة الموضوعات الاقتصادية في التعليم.[13]

رابعا :علاقة التعليم بسوق العمل: إن التركيز على التعليم العام أدى إلى زيادة مخرجات التعليم الثانوي ومن ثم زيادة الضغط على مؤسسات التعليم العالي فضلا عن التوسع الكمي في نشر التعليم العالي وإنشاء الجامعات في القطاعين الرسمي والخاص الأمر الذي أدى زيادة متنامية في مخرجات التعليم العالي وزيادة الضغط على التوظيف وبخاصة في القطاع الرسمي، وبدأت ظاهرة البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي في الظهور والتنامي، وبرزت بشكل واضح ظاهرة البطالة الهيكلية مما دفع العديد من الدول للحد من تفاقم ظاهرة الإقبال على مؤسسات التعليم العالي وتنامي البطالة بين الخريجين، وظهر الاهتمام في التعليم والتدريب المهني بمسمياته ومستوياته المختلفة كأحد الحلول المقترحة لمشكلة بطالة الخريجين، وتركز هذا الاهتمام بالتوسع في نشر المعاهد والمدارس والمراكز لزيادة الطاقة الاستيعابية أي التوسع الكمي لمؤسسات الإعداد والتأهيل. إن عدم المواءمة يمثل هدرا فى موارد التعليم والتدريب وهدرا في طاقات الشباب إذ يسوقه تعليمه وتدريبه إلى البطالة فى أحيان كثيرة وصعوبة لدى أصحاب الأعمال في الحصول على المهارات المناسبة فتزداد الحاجة للمهارات الأجنبية التي فاقت أحجامها الكبيرة في وضع البطالة وأعاقت نجاح برامج توطين الوظائف بقدر كبير وأصبحت هذه الظاهرة مركبة كثيرة التعقيد فجانب منها يتعلق بمناهج التعليم والتدريب محتوىً وطرائقا وهى مناهج جامدة أو تتغير ببطء تفوقه سرعة تغير احتياجات

12-عليان عبد الله الحولي ، محاضرة اقتصاديات التعليم ، الجامعة الإسلامية ، غزة،2010-2011،ص3-4
13- عليان عبد الله الحولي ، محاضرة العائد الاقتصادي من التعليم، الجامعة الإسلامية – غزة،2009،ص4

التنمية وأسواق العمل، وبقيت بذلك بعيدة عن المقارنة مع المستويات المهارة الدولية هذه المقارنة التي أصبحت ضرورية في عالم المنافسة وانفتاح الأسواق وهى تعبر عن خلل في التخطيط والإدارة إذ يبقى إعداد القوى العاملة معزولا وبعيدا عن مساهمة أصحاب الأعمال[14]

المبحث الثاني :تمويل التعليم وكيفية التحول نحو الجامعة المنتجة في بلدان عينة الدراسة

اولا : التجربة الماليزية: بدأت ماليزيا بخطة منذ عام 1981 وسميت رؤية(20 . 20) أي انها خطة استراتيجية مدتها أربعون سنة والمكونات التعليمية لهذه الخطة تمثلت في:[15]

1- تنمية المعارف والقدرات والمهارات والسلوكيات واخلاق العمل والإبداع والابتكار والتعلّم الذاتي وكل ذلك يتم من خلال المؤسسات التعليمية في مختلف المراحل والأنواع من التعليم.

2- التأكيد على تناسق التعليم العام والتقني والمهني والعالي بكل برامجها وتخصصاتها مع متطلبات سوق العمل المتغيّرة خلال سنوات الخطة طويلة المدى.

3- زرع الولاء والإخلاص لأداء العمل المناط بالعامل وتأكيد الاعتماد على العمالة الماليزية.

4- عناية فائقة بإعداد المعلمين واختيارهم واستمرارهم من عدمه في ممارسة المهنة.

5- تنقية المناهج وتطويرها من وقت لآخر والربط والمواءمة المستمرة والدقيقة والتفصيلية بين مخرجات التعليم وسوق العمل واحتياجاته المتغيّرة.

6- تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في التعليم والتدريب، وإعادة القوى العاملة حسب الاحتياج إلى مؤسسات التعليم والتدريب لتحديث معارفها وتنمية قدراتها ومعرفة ما استجد في ميادين عملها وتخصصاتها ومن مظاهر هذا التوجه أن أكثر من 40% من طلاب الجامعات الماليزية يتوجهون للعلوم التطبيقية والصرفة مقابل الأعداد القليلة في الدول العربية، وما حققته ماليزيا في مسابقة الأولمبياد الدولي للرياضيات حيث قفزت من المرتبة 15 عام 1999 إلى المرتبة العاشرة عام 2003 .

وتعترف ماليزيا بأهمية التعليم كأداة أساسية للتنمية الوطنية. لذلك فقد كرست له القدر الأكبر من المخصصات في الميزانية الوطنية منذ استقلالها في عام ١٩٥٧. واليوم ونظرًا لتزايد أهمية التعليم والتدريب والتعليم مدى الحياة، فقد خصصت ماليزيا، بموجب الخطة التاسعة لماليزيا (2006-2010) مبلغًا قدره(٣,٤٠) مليار رينغيت ماليزي نحو ٢١ في المائة من مجموع الميزانية السنوية للإنفاق على تطوير التعليم والتدريب وقد صاغت ماليزيا خطة رئيسة لتطوير التعليم في الفترة (٢٠٠٦) لمبادرات ماليزيا الرامية إلى ضمان حصول جميع الطلاب على فرص تعليمية منصفة ومتكافئة، بغض النظر عن إمكانيتهم وقدراتهم وانتمائهم وتتصدى ماليزيا لمسألة صعوبة الحصول على التعليم عن طريق توفير مجموعة شاملة من تدابير دعم التعليم التي تشمل برنامج إقراض الكتب الدراسية، وخطة غذاء تكميلية، وصندوقًا استئمانيًا

14- منظمة العمل العربية ،البرنامج العربى لدعم التشغيل والحد من البطالة، المشروع(4) المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل ، منظمة العمل العربية مكتب العمل العربى ، بدون تاريخ ،ص3

15- لي خليل إبراهيم التميمي ، رؤيـــة مستقبليـة لدور القطاع الخاص في مؤسسات التدريب العربية، مقدم إلى منظمة العمل العربية الندوة القومية دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة واحتياجات سوق العمل بين مخرجات التدريب،2009،ص12

لمساعدة الطلاب الفقراء، وتوفير المنح الدراسية، و تقديم المساعدة الغذائية، والمساعدة في توفير خدمات المواصلات وتوفير بدل شهري للطلاب ذوي الإعاقة، وبرنامج المساعدة في تغطية الرسوم المدرسية، وتوفير مرافق لإيواء الطلاب المحرومين.[16]

أن التجربة الماليزية تعد تجربة جديرة بالدراسة لما استطاعت إنجازه من تقدم ونهوض بالدولة على رغم حدة الأزمة التي تعرضت لها، إذ يحتل التعليم أهمية كبيرة في الاقتصاديات الآسيوية الحديثة والتي تعد عنصرا رئيسا لتوفير كفاءات بشرية لازمة لإحداث التقدم وتوجيهها لتوظيف الموارد المتاحة للمجتمع أفضل استخدام ممكن، في رسم السياسات التنموية والاقتصادية والمالية، والتسويقية المناسبة لإحداث التنمية والتقدم، والاستفادة من الفرص القائمة وفي خلق فرص جديدة، وذلك عن طريق تأهيل أفراد المجتمع وتدريبه من خلال التعليم وإعادة التعليم بما يسمح بخلق ميزة تنافسية، وتدعيمها باستمرار في إطار ازدياد المنافسة واحتدامها مع الأطراف الدولية الأخرى.[17]

لم يكن تحقيق ماليزيا لنمو اقتصادي مطرد إلا انعكاسا واضحا لاستثمارها للبشر، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة وعملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث ووظفت المؤسسات التعليمية وبصورة خاصة الجامعات كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات، صوب الجامعات المنتجة باستثمار المعرفة استثمارا اقتصاديا يحقق موارد مالية تمويلية للجامعات من ناحية ومن ناحية أخرى تساهم في فتح قنوات جديدة وطرق لمستقبل أفضل للمجتمع والإنسان عبر مهمة مزدوجة، هي مشاركة القطاعات الاقتصادية والمؤسسية الحكومية الأخرى في حل المشكلات الكبرى والعمل على تعزيز التنمية المستديمة وتنمية المعرفة عن طريق البحوث والإبداع الفكري، والاستشارات، والدراسات الميدانية، إلى جانب مسؤوليتها في الحفاظ على الذاتية الثقافية وتحقيق التعليم المستمر إن نجاح السياسات التعليمية في ماليزيا أدى إلى أن يحقق الاقتصاد تراكمًا كبيرًا من رأس المال البشري الذي هو عمود التنمية وجوهرها وتراكما كبيرا من الرأس المادي لتمويل المشاريع الاقتصادية وتنميتها ذاتيا وتخفيض الاحتياجات إلى المديونية الدولية وضمان السيادة الاستثمارية ورسم السياسات الاقتصادية باستقلالية وفقا" للرؤية الوطنية أولت الحكومة فيه عناية خاصة بالتعليم، خاصة التعليم الأساسي والفني، واستخدمت اعتمادات مالية كبيرة في مجالات العلوم والتقنية، حتى المجالات الإنسانية تم دعمها أيضا بوساطة القطاع الخاص، وتم استقدام خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم العالي والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية، وهو ما ساهم في رفع مهارة قوة العمل التي أصبحت من المزايا التفضيلية للاقتصاد الماليزي وتميزت ماليزيا بالتخطيط والعمل الدؤوب لكل ما من شأنه النهوض بالتعليم، وتمثل ذلك في التالي:

1- وضع خطة شاملة للنهوض بالتعليم، وحدد عام 2020م أمداً للتقدم لتصبح ماليزيا إحدى البلدان المتقدمة بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

16- مجلس حقوق الإنسان، تقرير وطني مقدم لمجلس حقوق الإنسان ،الدورة الرابعة،جنيف،2009،ص7
17- هواري عامر، تفعيل دور الجامعة للمساهمة في البناء المعرفي المجتمع، الملتقى الدولي انظمة الابتكار والدور الجديد للجامعات نظم الابتكار الجامعة والاقليم، جامعة برج عويريج وجامعة غرب انكلترا بريستون،2015،ص10

2- رفعت وزارة التربية شعاراً مميزاً يدركه جميع المعنيين بالتربية وعنوانه العمل الفاعل والسريع (Fast and effective action)

3- وضع نظام إجرائي واضح الملامح في المدارس يدركه كل من له علاقة بالتربية بما في ذلك أولياء الأمور، تصدر في أدلة المدارس وواجهاتها الشعارات التي تسعى إلى تحقيقها وهي الرؤية(Vision) والرسالة أو المهمة(Mission) ، والهدف العام(Aim) ، والأهداف الخاصة(Objectives) ، والوظائف والأدوار (Functions)و تعنى ماليزيا بالبحوث والدراسات وتتمثل تلك العناية في الآتي:[18]

1-دراسة شاملة بالتعاون مع جامعة هارفارد حول وضع قاعدة معلومات يتم من خلالها جمع المعلومات عن المدارس والمناهج والطلاب وغيرها ومن ثم تحليلها ودراستها. ويتم ذلك عبر شبكة الحاسب بدءاً من المدرسة فانتهاءً بالوزارة وميزانيته تعادل ما يقارب مليوني دولار.

2-تمويل البحوث والدراسات من وزارة التربية ووزارة العلوم والتكنلوجيا فضلا عن دعم مالي كبير من الشركات والمصانع.وتدعم الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بوساطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وهي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية وهناك العديد من مراكز التقنية التي تهدف إلى إيجاد قنوات تعاون بين الأعمال العلمية والمصانع بقصد تطبيقات المصانع في هذا الصدد بين الأكاديميين في الجامعات والمصانع وتوفير الموارد الضرورية لإنجاز أعمال بحثية تطبيقية ويلعب المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير دورًا في رعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات من أجل البحوث والتنمية والقطاع الخاص، والنتيجة إيجاد نخبة من الخبراء المتمرسين في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد، وهذا في حد ذاته هدف استراتيجي للدولة وتشارك الدولة مع مؤسسات محلية وخارجية في أعمال البحوث التطويرية والموجهة للصناعة، وإيجاد مراكز الامتياز ومؤسسات التفكير المتخصصة في الاقتصاد والسياسة والدراسات الاستراتيجية والتقنية.

ثانيا ،التجربة الكورية. رأت الحكومة الكورية بضرورة تنمية القدرات المحلية في مجال العلوم و التكنولوجيا لإنجاح عملية التصنيع فعملت على بناء تلك القدرات وتشير الدراسات المتعلقة بالتطور التكنولوجي لكوريا أن سياسات العلوم والتكنولوجيا المتبناة من طرف كوريا خلال 50 سنة الماضية يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل :التقليد، التحول، فالابتكار وتعتمد استراتيجية استيعاب التكنولوجيا على : التعلم من بناء التصاميم الجاهزة، معدات التصنيع الأصلية، الهندسة العكسية للسلع الرأسمالية المستوردة، الإنتاج المبني على التراخيص الأجنبية، وهو ما مكن كوريا من تقليص اعتمادها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و زاد أتباع هذه الاستراتيجية منذ الأزمة المالية لعام 1997، مما مكن كوريا من الحفاظ على استقلاليتها عن الشركات متعددة الجنسية، فتمكنت بذلك الشركات الكورية من استيعاب التكنولوجيا بسرعة تسمح لها التوسع و التحسن مع وجود مساعدة تقنية قليلة من الموردين الأجانب في فترة الخطط التنموية،

18- محمد سيف الدين بوفالطة و عبد النور موساوي ،اتجاهات التحول الى الجامعة المنتجة(الاستثمارية) كمصدر للتمويل الذاتي– دراسة حالة جامعة منتوري قسنطينة،مجلة العلوم الانسانية،العدد 43، 2015،ص387

اعترفت الحكومة بأهمية العلوم و التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية و يتجلى ذلك في إنشاء مؤسستين هامتين في مجال التكنولوجيا و هما المعهد الكوري للعلوم و التكنولوجيا و وزارة العلوم و التكنولوجيا.[19]

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن التطور السريع في تكنلوجيا المعلومات والاتصالات الذي حدث في كوريا خلال الأزمة المالية الآسيوية يمكن أن يعتبر معجزة ثانية الى جانب المعجزة الاقتصادية الأولى في تحقيق التنمية الاقتصادية بعد أن كان الاقتصاد الكوري شبه مدمر إذ النشاط التجاري والأسواق المالية والبطالة وحالات الإفلاس، ومعدل الفائدة جميعها قد انخفضت، كما يمكن أن تخدم كوريا كمثال أو تجربة للبلدان النامية عامة والعراق خاصة بسبب التحول السريع من الفقر المدقع إلى دول الأعضاء والجهات المانحة في الميدان وبغضون جيل واحد، ولكي نلمس مقدار التطور المطرد والجهود المبذولة في مجال البحث والتطوير نستعرض في الجدول (1) أهم مؤشرات تطور نشاط البحث والتطوير في كوريا.

جدول (1)

مؤشرات تطور نشاط البحث والتطوير في كوريا للمدة (2000- 2010)

السنة	عدد براءة الاختراع لكل مليون شخص	التراخيص بالأسعار الجارية*[3] (دولار)	عدد مستخدمي الانترنت *[4]	عدد الباحثين العاملون في البحث والتطوير	عدد المجلات العلمية والهندسية*[7]
2000	1549	3221100000	20556467	2356	9517
2001	1556	3052900000	26155173	2950	11007
2002	1607	3002200000	27573995	3057	11734
2003	1887	357000000	30539268	3244	13400
2004	2190	4445900000	34045918	3335	15254
2005	2538	4560800000	34577432	3822	16395
2006	2598	4650400000	36916099	4231	17909
2007	2656	5133800000	37429495	4672	18369
2008	2615	5655900000	38664500	4946	21090
2009	2611	7187600000	38138561	--	22270
2010	2696	8964600000	40329659	--	--

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على محمد مدلول علي، الاستثمار في التعليم والتدريب ودوره في التنمية الاقتصادية العراق وكوريا الجنوبية انموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية ،2013،ص 103

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عدد براءات الاختراع في كوريا قد زاد بشكل كبير من 1549 براءة اختراع عام(2000) لتصل إلى 2629 عام 2010 أما أسعار التراخيص فقد حقق ارتفاعا أيضا من(3221100000) دولار أمريكي عام(2000) ليصل إلى(8964600000) عام(2010) كما يلاحظ عدد مستخدمي الأنترنت هو الآخر ارتفع من(20556467) مستخدم عام(2000) ليصل في عام(2010) الى(40329659) مستخدماً أما بخصوص الباحثين والعاملين في مجال البحث والتطوير فقد ازداد عددهم من

19- عزازن حفيظة، التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي متقدم،مجلة التنظيم و العمل المجلد 5، العدد 4،2016،ص121

(2356) عام 2000 إلى (4946) عام(2008) أما عدد المجلات الهندسية والعلمية في كوريا هي الأخرى قد زادت من(9517) عام (2000) لتصل أعدادها في عام 2009 الى (22270) مجلة .

بعدما استعرض البحث التجربة الكورية في التعليم أعلاه لابد من معرفة أنه هناك توجد عدّة أنواع من التعليم العالي في كوريا اذ تعد الجامعات والكليات من أهمها والتي تقدم برنامجاً دراسياً مدته أربع سنوات وست سنوات بالنسبة للطب، والكليات المهنية ومدتها سنتان إلى ثلاث سنوات، وكليات المعلمين والدراسة بالمراسلة، وكليات الفضاء والكليات المفتوحة، وتوجد مؤسسات خاصة للتعليم العالي إلا أن جميع مؤسسات التعليم العالي سواء أكانت حكومية أو خاصة تخضع للإشراف المباشر للتربية والتعليم و تهدف إلى توفير التعليم اللازم لتطوير القدرة البشرية على اعتقاد أن التعليم العالي في كوريا يحقق أعلى المراكز الاجتماعية ويمكن ملاحظة التطور الذي حصل في التعليم العالي من خلال متابعة البيانات الواردة في الجدول (2) تشير إلى ارتفاع أعداد طلبة التعليم العالي من 78844 طالب عام 2000 إلى أن وصل إلى 90208 طالب من الملتحقين للعام الدراسي 2004 محققاً معدل نمو سنوي موجب قدره 3.42% أما بخصوص المدة 2005 –2009 فقد أرتفع أجمالي الطلاب الملتحقين ليصل من 95486 طالب للعام الدراسي 2005 الى 103558 طالب عام 2009 وبمعدل نمو سنوي مركب موجب 1.69%. إن الاستمرار في أعداد الطلبة في التعليم العالي كان نتيجة للإصلاحات التي قدمت من أجل تعزيز القدرة التنافسية للجامعات مع الدول الاخرى، وكذلك الرغبة الحقيقية للكوريين لاكتساب المعرفة والمؤهلات العلمية التي تساعدها للانخراط بسوق العمل ،وتحقيق أهدافها بدخول عالية وفرص عمل مناسبة.

جدول (2)
اجمالي طلاب التعليم العالي في كوريا للمدة (2000-2009)

ت	السنة	التعليم العالي	معدل النمو السنوي
1	2000	78844	–
2	2001	82732	1.9
3	2002	85721	0.3
4	2003	87709	0.2
5	2004	90208	0.2
6	2005	95486	0.5
7	2006	97777	0.2
8	2007	101804	0.3
9	2008	103558	0.2
10	2009	103872	0.3

المصدر :من عمل الباحث بالاستناد إلى تقارير البنك الدولي نشرات متفرقة للتقارير السنوية من (2000 ولغاية 2009)

ثالثا: التعليم العالي والجامعات المنتجة في المملكة العربية السعودية:

شجعت الوزارة على إطلاق برامج خاصة تشجع أصحاب الدخول المرتفعة ورجال الأعمال على دعم تخصيص أوقاف للجامعات فأسست جامعة الملك سعود برنامج أوقاف الجامعة، وتمكنت من جمع (1500) ليون ريال سعودي من مبلغ مستهدف يصل إلى عشرة مليارات الريالات، كما بلغ إجمالي

التبرعات لصندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن (200) مليون ريال، وقد أنشأت جامعة الملك عبدالعزيز وبقية الجامعات في المملكة برامج للأوقاف الجامعية بهدف تنويع مصادر دخلها كما دعمت الوزارة توجهاً نحو بناء علاقات استراتيجية مع قطاع الأعمال في المملكة من خلال عدد من الأدوات والبرامج وتخطط بعض الجامعات أيضاً لاستثمار عشرات الملايين في الأعمال والأبراج التي سوف تبنى في أودية التقنية في جامعتي الملك سعود والملك فهد. كما طورت بعض الجامعات برامج ماجستير تنفيذي في إدارات الأعمال، وبرامج في التعليم الموازي وخدمة المجتمع.[20]

يعد تزايد أعداد الجامعات أحد أبرز ملامح تطور قطاع التعليم العالي في المملكة، خلال العقد الماضي. واكتسب زخماً أكبر في السنوات القليلة الماضية، حيث شهدت المملكة حراكاً غير مسبوق في إنشاء الجامعات، وتوسعة القائم منها، باستحداث الكثير من البرامج والتخصصات، وأصبحت الجامعات تغطي مناطق المملكة كافة، بشكل أصبح معه التعليم العالي متاحاً للشريحة العظمى من سكان المملكة ويشير الجدول (3) إلى تطور أعداد الجامعات في المملكة خلال المدة المحصورة من (2004–2009) إذ يلاحظ ارتفاع عددها بأكثر من الضعف فقد وصل عددها في العام (2009) إلى (32) جامعة، منها (24) جامعة حكومية، و(8) جامعات أهلية، في حين أن العدد الإجمالي للجامعات بلغ في العام 2004 (15) جامعة، منها (11) جامعة حكومية، ويوضح الجدول نفسه أن القطاع الحكومي هو الذي قاد التطور في هذه المرحلة بعدما تجاوز النمو في عدد الجامعات الحكومية النمو المتحقق في الجامعات الأهلية.

جدول (3)
تطور أعداد الجامعات في المملكة للعامين (2006) و(2011)

الجامعات	القطاع	2006	2011	نسبة النمو الكلية
عدد الجامعات	الحكومي	11	24	%118
	الأهلي	4	8	%100
	الإجمالي	15	32	113

المصدر: وزارة التعليم العالي، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مؤشرات محلية ومقارنات دولية، مرصد التعليم العالي، ط 3،2011،ص37

كما يوضح الجدول (4)مؤشر عدد الجامعات لكل مليون من السكان، إذ يُلاحظ أن قيمة المؤشر ارتفعت من (0.7) إلى(1.2) جامعة لكل مليون نسمة في فترة قصيرة نسبياً. وتخطى معدل النمو في قيمة المؤشر معدل النمو السكاني المتحقق خلال الفترة نفسها، بل فاقه بأكثر من خمسة أضعاف، وهو الأمر الأكثر دلالة في هذا المؤشر، إذ إنه ينطوي على قفزات كبيرة في المستوى التعليمي للسكان، ونسبتهم إلى إجمالي السكان، وهو أمر سيتجلى أكثر في السنوات القليلة القادمة.

20- الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، خطط ومبادرات التعليم العالي لتحقيق التميز في العلوم والتقنية، وزارة التعليم العالي وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، المملكة العربية السعودية ،2010

الجدول(4)
مؤشر عدد الجامعات لكل مليون من السكان

نسبة النمو الكلية السنة	2006	2011	نسبة النمو الكلية
عدد الجامعات	15	32	113.3
عدد السكان	22,7	27,1	19.4
عدد الجامعات لكل مليون نسمة	0.7	1.2	%71

المصدر: وزارة التعليم العالي، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مؤشرات محلية ومقارنات دولية، ط 3،مرصد التعليم العالي، 2011،ص39

وخطت الجامعات السعودية خطى واسعة نحو التميز في جامعاتها على المستوى العالمي اذ يوضح الجدول (5) نتائج الجامعات السعودية خلال المدة المحصورة بين 2009 – 2012 في محاولة لرصد تطور الجامعات السعودية في الترتيب العالمي.

الجدول (5)
نتائج الجامعات السعودية بالترتيب العالمي خلال المدة المحصورة بين2009 - 2012

ت	الجامعة	2009	2010	2011	2012
1	جامعة الملك سعود	197	146	186	236
2	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	303	178	302	544
3	جامعة الملك عبدالعزيز-	-	291	790	701
4	جامعة أم القرى	-	681	955	1165
5	جامعة الإمام محمد بن سعود	-	-	1555	1392

المصدر: وزارة التعليم العالي، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مؤشرات محلية ومقارنات دولية، ط 3،مرصد التعليم العالي، 2011،ص39

ونلاحظ من الجدول أعلاه أن أفضل ترتيب في الجامعات السعودية هي جامعة الملك سعود التي احتلت مراكز جيده في الترتيب العالمي إلى أن جامعة الملك فهد للبترول والمعادن والتي هي من أوائل الجامعات في المملكة العربية السعودية التي تبنت التوجه حول الجامعة المنتجة نظرًا لما تمتلكه من بنية تحتية مناسبة وخبرة طويلة اكتسبها معهد البحوث في مجال لأبحاث التعاقدية إذ تحرص جامعة الملك فهد على تقديم نبذة تعريفية عن إمكانياتها وقدراتها في مجال الأبحاث التطبيقية إلى الجهات المستفيدة من هذه الأبحاث، وفي بعض الحالات تطلب المؤسسات أو المنشآت من معهد البحوث المساعدة في حل المشكلات التي تعترضها، وفي هذه الحالة يتم تشكيل فريق عمل مكون من أعضاء هيئة التدريس ذوي المعرفة والخبرة الطويلة، بالإضافة إلى نخبة من الباحثين المتفرغين في المعهد وتتكون فرق العمل من (35 %) باحث معهد متفرغ و(٢٥%) أعضاء هيئة تدريس و (١٠ % طلاب) و (٣٠ %) قوى عاملة مساندة، وهذا يدل على ما تمتلكه الجامعة من رصيد معرفي لا بأس به ممثل في عقول وخبرات عامليها، إذ بلغ عدد العاملين بالمعهد عام(2005) مائتين وثمان وخمسين عاملا متفرغا من مختلف التخصصات، ويتم سنويًا إصدار مائة تقرير خاص بالمشاريع التعاقدية، إضافة إلى إنجاز المئات من خدمات التحاليل والقياسات المعملية،

ويبلغ عدد الجهات المستفيدة من الأبحاث والجهات التعاقدية حوالي (١٥٠) كما ينتج الباحثون بالمعهد عددا من براءات الاختراع ومائة (١٠٠) ورقة بحثية سنويًا يتم نشرها في وسائل النشر المختلفة.[21]

ساعدها في ذلك التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية الذي يعد نظاماً متكاملاً مع التوجهات التنموية والتخطيط المستقبلي للأجهزة الدولة، وقد تجاوز التعليم تلك المرحلة التي تتخذ من العلم سبيلاً للفكر والثقافة والمعرفة بعيداً عن المتغيرات البيئية المحيطة والمتطلبات الاجتماعية المتجددة إلى مرحلة تجعل من خدمة المجتمع والمساهمة في متطلبات التنمية هدفاً أساسيا تسعى إلى تحقيقه فمع ظهور مفهوم الجامعة المنتجة أكدت المملكة العربية السعودية على الدور المنتج للجامعات والمساهمة في تقديم الخدمات للمجتمع الجامعات من خلال ما تملكه من بنى أساسية قوية وإمكانات بشرية مؤهلة، وتجهيزات تقنية عالية، وخبرات وعقول رائدة في شتى المجالات وهي تستطيع أن توجد شراكة حقيقية مع المجتمع ومؤسساته تعتمد على تقديم الخدمة على وفق ما يحتاجه الزبون وتستطيع تنمية الاستثمار بطرق شتى لا حصر لها فهي تستطيع أن تستثمر عن طريق توسيع برامج التعليم المستمر، وتستثمر في فتح المجال للطلاب غير السعوديين للدراسة بمقابل أجور دراسية تتحدد وفقا للتخصصات، وإقامة المشاريع التجارية في مواقعها المناسبة، وتقديم الخدمات العلمية والدراسات للجهات الحكومية والخاصة، وتقديم البرامج التدريبية العامة، والرعاية لحفلات الجامعة ومناسباتها، وفتح مجال المنح والكراسي العلمية للتجار والمتبرعين فمن خلال جمع التبرعات استطاعت جامعة واحدة مثل جامعة هارفرد جمع حوالي 400 مليون دولار في عام واحد، كان نصيب كلية إدارة الأعمال وحدها من الهبات حوالي 30 مليون دولار وبلغت أوقاف هذه الجامعة أكثر من 6 مليار دولار وليست هي الوحيدة التي تنهال عليها الأموال بل هذه هي الحال في جميع الجامعات في أمريكا والبلدان المتقدمة.[22] فضلا عن ذلك الاستشارات الفنية الهندسية في العقارات والتشييد، الهياكل والخرسانات ،الطرق والجسور، مشاكل شبكات الطرق والسير والرقابة، المرورية الاتصالات، المشاكل الفنية في الصناعات النفطية والاستكشاف (المسح الجيولوجي ولاستكشاف، المصافي، صناعة الغاز، البتروكيمياويات)، الصناعات التحويلية (الغذائية، الإنشائية، الأسمدة الكيمياوية، المعادن، الطاقة) وتميزت الجامعات السعودية من خلال البحث العلمي فقد حققت جامعة الملك سعود إنجازاً جديداً بنشرها 1008 بحوث في ISI عام 2010، متقدمة على جميع الجامعات العربية والإسلامية، ومتقدمة على أقرب جامعة سعودية وهي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بنسبة 40 في المئة، ويمثل نشر 1008 بحوث هذا العام أربعة أضعاف ما نشر في 2007 وثلاثة أضعاف النشر في 2008 وضعفي ما نشر في عام 2009، ما يدل على أن الأرقام مستمرة في الزيادة، وأن الجامعة بدأت تركز على البحث العلمي وتطور آلياته.[23]

21- جواهر بنت عواض مصلح ، إدارة المعرفة مدخل لتحقيق الجامعة المنتجة، رسالة ماجستير (غير منشوره) جامعة ام القرى كلية التربية ،2007،ص46

22- احمد الشمشيري، الجامعات المنتجة ،جريدة الاسرة ،المملكة العربية السعودية ،العدد 71‘2000

23- نبيــه نديــم العبيــدي، استراتيجية التمويـــل للجامعات المنتجة جامعات المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين-انموذج، مجلة الأكاديميــة العربيــة في الدنمارك، العدد العاشر، 2012،ص56

المبحث الثالث: تمويل التعليم في العراق ومتطلبات التحول نحو الجامعة المنتجة.

يُعد التعليم العالي المحور الأساسي في اكتساب المعرفة في الاقتصاديات المختلفة وخاصةً الاقتصاديات العربية لأنه يمثل الجهة الاساسية لمخرجات أنشطة البحث والتطوير، فضلاً عن ذلك يُعد العنصر البشري المحرك الرئيس للتقدم العلمي والتكنولوجي فالاستثمار في تنمية القدرات البشرية من خلال عملية التعليم والتدريب لتنمية قدرات الابتكار والاختراع والكفاءة مما سيساهم في دفع عجلة التنمية التكنولوجية ومن ثم دفع النمو الاقتصادي بغية تحقيق التحولات التنموية[24].

ومقابل هذه الأهمية ترتفع أهمية الانفاق على التعليم إذ تعد مسألة تمويل التعليم العالي مسألة مهمة وحساسة في ذات الوقت، فالتعليم العالي مكلف من جهة، ويواجه منافسة من قبل قطاعات أخرى في توزيع الإنفاق العام فضلا عن ذلك أن عدم حصول التعليم العالي على تمويل كافي يؤثر على نوعية وجودة التعليم ويقلل من فرص الحصول علية وتنوعه مما يؤثر بالنتيجة على تحقيق (الكفاءة والإنصاف) لذا فإن الاعتماد على التمويل العام لم يعد كافياً، ومن الضروري الاعتماد على التمويل الخاص، ولكن مع ضرورة مراعاة الطلبة من أصحاب الدخول المنخفضة[25].

ولم يواجه التعليم في العراق مشكلة التمويل فحسب لكن عدم تمكن النظم التعليمية من الارتقاء بنوعية التعليم للمستوى التطور النوعي في أسواق العمل هي مشكلة اخرى لا تقل أهميتها عن مشكلة التمويل فعلى الرغم من التقدم المحقق في هذا القطاع فإنه يغلب عليه طابع التطور الكمي بالدرجة الأولى خلال العقود الماضية، في وقت اتجهت فيه البلدان الأخرى إلى الاهتمام برفع مستويات المهارات والمعرفة والدراية التكنولوجية والتي زادت أهميتها مقارنة بالمزايا النسبية التقليدية، وأصبحت عاملاً مهما في زيادة القدرة التنافسية وزيادة الإنتاجية وجعلت من الأهمية بمكان استجابة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل [26].

فالمواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل تعني انسجام التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثة، وتوفير تسهيلات التدريب الملائمة لمتطلباته، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محوراً لنشاطه الاقتصادي وليس مجرد الكسب المادي ويمكننا أن نبين الانفاق على التعليم وعلاقة التعليم بسوق العمل من خلال الآتي :

أولا– مصادر تمويل التعليم في العراق: هناك أكثر من قناة لتمويل التعليم الجامعي والمؤسسات الأكاديمية في العراق، إذ يتم تمويل التعليم العالي بالدرجة الأولى بالاعتماد على التمويل المركزي من تخصيصات الإنفاق العام الموازنة الفدرالية والتي تعتمد على ايرادات النفط الحكومية بنسبة تفوق ال91 %، ثم التمويل بالاعتماد على القطاع الأهلي الخاص فضلاً عن قنوات أخرى فهناك على سبيل المثال محاولة لتشريع

24 - عبد جواد كاظم العامري ، المعرفة وتأثيرها في مؤشرات التنمية الاقتصادية ، مجلة الاستاذ ، المجلد الاول – العدد 212 ، 2015 ، ص436 .

25- عمرو هشام محمد، العلاقة بين التعليم العالي وتطوره في القطاعين الحكومي والخاص في العراق بعد عام 2003،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59، 2017،ص148

26- حسن جمال حسن اليوداوي، تحليل أثار الفجوة التكنولوجية على التنمية الاقتصادية في البيئات الاقتصادية النامية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية،2015،ص

قانون بدعم شركات القطاع الخاص لمؤسسات البحث العلمي إذ ارتفعت نسبة تخصيصات قطاع التعليم بشقية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بصورة مطلقة ونسبية، لكن الملاحظ أنها لم تتعدَ نسبة 10 % من الموازنة العامة الفدرالية في العراق في أحسن الأحوال بينما تبلغ نسبة الإنفاق على قطاع التعلم من إجمالي الإنفاق العام في الإمارات ما يقارب 24 % وفي الجزائر والسعودية 20 % تقريباً، بينما في الأردن ومصر حوالي 12 %، في الوقت الذي توصي اليونسكو بأن تكون نسبة الإنفاق على التعليم من الموازنة العامة بحدود(14–17%) فضلا عن ذلك فقد شهد تمويل التعليم في العراق زيادة مشاركة القطاع الأهلي في التعليم العالي وإنشاء الجامعات الخاصة في العراق فضلا عن ذلك هناك قنوات أخرى وإن كانت ذات تأثير ضئيل لكن من المهم الإشارة إليها، ولعل من أهمها ما نص عليه قانون صندوق التعليم العالي رقم 111 لسنة 1997 وهو أشبه بالاعتماد على التمويل الذاتي إن صح التعبير إذ تنص المادة (1) منه على أن ينشأ في كل من مركز الوزارة والجامعة والهيئة والكلية والمعيد ومركز البحث العلمي صندوق يسمى (صندوق التعليم العالي) يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي[27].

ويمكننا من ملاحظة جدول (6) معرفة نسب الإنفاق الحكومي على التعليم خلال المدة الممتدة(2000–2003) إذ وصلت هذه النسبة إلى 14.2 %عام 2003 بعد أن كانت 1.1 % في عام(2000)، وقد تفاوتت نسب الإنفاق الحكومي على التعليم خلال المدة من (2004–2010)، إذ ازدادت من 10.6% في 2004 إلى 16.4 % في عام 2010 وعلى الرغم من هذه الزيادة في نسب الإنفاق الحكومي على التعليم لعام 2010 مقارنة بـ 2000 إلاّ أنّه لا يزال دون المستوى المطلوب بكثير وأقل مما هو عليه في الدول الإقليمية.

الجدول(6)
الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق

السنوات	الإنفاق على التعليم مليون دينار	الإنفاق الحكومي مليون دينار	الإنفاق على التعليم / الإنفاق الحكومي نسبة منوية
2000	68474	5944656.8	1.1
2001	115957	6488987.8	1.7
2002	172174	7919967.6	2.1
2003	516761	3631594.9	14.2
2004	1444167	13608947.3	10.6
2005	1810814	12608447.3	12.3
2006	21157626	12683390.3	14.1
2007	2476726	20871483	11.8
2008	494318.8	26139166	18.9
2009	5374961.5	27517759.7	19.5
2010	5347590.6	32425867.6	16.4

1-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، خطة التنمية الوطنية 2013-2017 ، بغداد ، 2013 :158 .
2-تقرير البنك المركزي العراقي – سنوات مختلفة .

أما في العراق فقد لاحظنا من خلال مؤشرات الانفاق على التربية والتعليم والبحث العلمي هي نسب منخفضه جدا إذا على الرغم من النمو في الناتج المحلي الإجمالي بعد عام (2003) إلى أن نسبة الانفاق

27- عمرو هشام محمد، مصدر سابق ،ص149

على التعليم لا تتناسب مع أهمية هذا القطاع المهم كما نلاحظ أن الزيادة في الإنفاق هي موجهه للموازنة التشغيلية دون الاستثمارية الأمر الذي يدل على ضعف الجانب الاستثماري، إلى أنه يتضح لنا من متابعة مؤشرات التعليم في العراق وعلى الرغم من وجود الكثير من الصعوبات التي تواجه عملية التعليم في العراق في ضوء الوضع الاستثنائي الذي يمر به هناك إمكانية من خلال تبني سياسة فاعلة من قبل الدولة نظرا للمؤهلات المادية والبشرية المتوفرة إذ هناك ارتفاع ملحوظ في زيادة عدد الجامعات الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد التدريسين والطلبة على حد سواء مما يتيح تبني الجامعات في العراق بعض المشاريع التي يمكن أن تكون أحد الروافد المهمة لجلب الإيرادات للدولة بشكل عام وللجامعة بشكل خاص فهناك أمكانية اقامة الحاضنات التكنلوجية ومن خلال الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال من خلال خلق مصادر تمويلية غير تقليدية للجامعة عن طريق الاستثمار وتسويق منتجات معرفية الى المؤسسات الاقتصادية وتعد مشكلة التمويل المشكلة الاساسية تجاه معظم الجامعات سواء كانت الجامعات العريقة وذات السجل التاريخي أو الجامعات الحديثة التكوين، حكومية أو خاصة، أو الجامعات الكبيرة أو الصغيرة، مما ينبغي صياغة استراتيجية لتنويع الايرادات التي تحصل عليها الجامعات لاسيما أن المؤسسات العلمية البحثية المنتشرة في أرجاء عالمنا، تتخذ دوراً فاعلاً في تهيئة فرص التقدم والنهوض.

ثانيا – :مؤشرات التعليم في العراق: يواجه التعليم العالي في مطلع الألفية الثالثة تحديات ومشاكل تفرضها علية مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية، من ترسيخ لمفهوم العولمة والتجارة الحرة والتكتلات الإقليمية وسرعه التواصل التقني – المعلوماتي ولا يمكن فصل مثل هذه التحولات عن ما تواجهه مؤسسات التعليم العالي من تحديات تتصل بالزيادات المتحققة في بطالة الخريجين والتوجه نحو الخصخصة وانخفاض الدور الحكومي، وتدني قطاع الإنتاج في شؤون التعليم العالي لذلك فرض الحال على المؤسسات التعلمية أعادة صياغة أساليب التعليم وتطوير النظم التعليمية بما يتلاءم مع سوق العمل واستيعاب زيادة اعداد الخريجين خصوصا بعد التوجه نحو التعليم الجامعي والرغبة في الحصول على الشهادات الجامعية[28].

فيمكننا من ملاحظة الجدول (7) أعداد خريجي الدراسات الأولية في الجامعات والهيئات العامة والخاصة للتعليم التقني ومراقبة معدلات التغير خلال الفترة (2010–2015) وشهد العام الدراسي (2011–2012) أكبر عدد من الخريجين من الدراسات الأولية في هيئة التعليم التقني والبالغ (28639) خريج فيما سجل العام الدراسي (2013–2014) أعلى عدد من الطلاب المتخرجين (61079) من الدراسات الأولية في الجامعات الحكومية وكما هو موضح في الجدول (7)

28- فارس كريم بريهي واخرون ، واقع التعليم الجامعي في العراق بين التحديات وعملية الاصلاح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد التاسع والاربعون 2016،ص13-14

جدول (7)
مؤشرات الرئيسية لخريجي التعليم العالي خلال الفترة 2005-2015

السنة	خريجو الدراسات الجامعية الاولية						خريجو الدراسات العليا
	الجامعات الحكومية	الجامعات الاهلية	هيئة التعليم التقني			المجموع الكلي	
			المعاهد التقنية	الكليات التقنية	مجموع		
2006/2005	53775	4493	13988	2413	16401	74669	5861
2007/2006	54674	5112	12833	2910	15743	75529	5328
2008/2007	45684	3918	15083	2368	17451	67053	4346
2009/2008	48468	5268	13310	1974	15284	69020	4706
2010/2009	48086	5578	17715	2609	20324	73988	3827
2011-2010	59369	9641	21819	2528	24347	93357	4910
2012-2011	56361	13673	26314	2325	28639	98673	5846
2013-2012	61079	16276	19899	2518	22417	99772	6888
2014-2013	58235	23880	15705	2370	18075	100190	6485
2015/2014	58405	21513	18796	2134	20930	100848	8081
معدل التغير خلال الفترة - 2009/2008 %(2010/2009	-0,8	5,9	33,1	32,2	11.5	7,2	-18,7
معدل التغير خلال الفترة (2010/2009- 2006/2005 %	-10,6	24,1	26,6	8,1	12.3	-0,9	-13,7
نسبة التغير(الزيادة أو الانخفاض) خلال الفترة (2015/2014-2014/2013) %	0.3	-9.9	19.7	-10	15.8	0.7	24.6
نسبة التغير(الزيادة أو الانخفاض) خلال الفترة (2015/2014-2011/2010) %	-1.6	123.1	-13.9	-15.6	-14.0	8.0	64.6

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، التقرير السنوي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، العراق ، سنوات مختلفة.

ويتضح لنا من الجدول (8) الزيادة في أعداد الطلبة المقبولين وأعضاء هيئة التدريس إذ نجد هناك تطوراً ملحوظاً في أعداد الطلبة المقبولين مع زيادة أعداد الهيئة التدريسية مما يعكس هذا التطور زيادة الاهتمام في التعليم من أجل الحصول على شهادة في التعليم العالي إذ ازداد عدد الطلبة في الجامعات العراقية من (354922) في عام 2003 إلى (574741) عام 2015 ورافق هذه الزيادة زيادة في اعداد الهيئة التدريسية من(15439) تدريسي الى (35319) نتيجة للزيادة في عدد الجامعات ومراكز البحث العلمي في العراق .

جدول (8)
تزايد عدد الطلاب والأساتذة الجامعيين في الجامعات العراقية للمده (2003-2015)

السنة	عدد الطلاب	عدد اعضاء هيئة التدريس	عدد الجامعات	السنة	عدد الطلاب	عدد اعضاء هيئة التدريس	عدد الجامعات
2003	354922	15439	12	2010	456377	33968	19
2004	368753	16950	17	2011	476007	21113	19
2005	380231	21002	17	2012	489105	37374	20
2006	353173	24401	18	2013	554272	39389	20
2007	368631	29080	18	2014	626700	40938	23
2008	382873	30106	19	2015	574741	35319	23
2009	416414	31952	19				

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، التقرير السنوي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، العراق ، سنوات مختلفة.

ثالثا–علاقة التعليم في سوق العمل :تنظم المؤسسات التعليمية نشاطاتها في مجال تقديم خدماتها للمجتمع بموجب(قانون المكاتب الاستشارية) و(تعليمات آلية التعاون) اللذين يتيحان لها أمكانية التعاقد مع القطاع العام والقطاع الخاص وتوزيع الأرباح ضمن آليات محددة لاستثمارها في تطوير الجامعات ولتشجيع الأساتذة والباحثين والمبدعين في الحصول على مردود مالي للخدمات والأعمال التي يسهمون في انجازها ونلاحظ من الجدول (9)عدد الجامعات التي شاركت في التعاقد وانجاز الأعمال لقطاعات سوق العمل(بشقيه العام والخاص) في إطار نشاطات المكاتب الاستشارية وتعليمات آلية التعاون بين المؤسسات التعليمية وقطاعات سوق العمل بلغ (14) جامعة تضاف إليها هيئة التعليم التقني، فضلاً عن المجلس العراقي للاختصاصات الطبية والهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية.

جدول (9)

لأعمال التي قدمتها مؤسسات التعليم العالي لقطاع سوق العمل الخاص ضمن المكاتب الاستشارية وآلية التعاون

الجامعة/ الهيئة	عدد الكليات / المعاهد 2010/2009	عدد الكليات / المعاهد 2011/2010	عدد الكليات / المعاهد 2012/2011
جامعة بغداد	28	28	28
جامعة الموصل	23	23	25
جامعة البصرة	15	15	16
جامعة المستنصرية	12	12	12
جامعة التكنلوجية	13	14	14
جامعة الكوفة	17	17	19
جامعة تكريت	16	19	17
جامعة القادسية	11	11	12
جامعة الانبار	19	19	20
جامعة بابل	20	20	20
جامعة ديالى	12	12	12

صلاح طارق النعيمي وطارق علي جاسم العاني، التعليم العالي والتنمية في العراق الواقع والتحديات الافاق ،مكتب اليونسكو للعراق،2013،ص18

إن للجامعات دورا جوهريا في صنع العقول التي تنتج وتبدع وتصنع الحضارة ولكن هذه الجامعات لن تتمكن من القيام بهذه الأدوار إلا إذا أرتقت إلى مستوى التحديات العلمية المعاصرة ,وفى شتى المستويات من أجل صنع التقدم والرخاء ورفع مستوى الحياة وارتقائها وعند قراءة التجارب التي تم ذكرها خلال البحث نرى نجاحا كبيرا حققته تلك البلدان في قطعها شوطا كبيرا الى الامام من خلال الترابط بين الجامعة والمجتمع ومن هذا المنطلق يتطلب من الجامعات في العراق إذ ما أرادت تنويع مصادر التمويل والتحول نحو الجامعة المنتجة أن تعمل على تطوير نوعي في القوى العاملة العراقية وارتباطها في سوق العمل فيما يخص الطلبة المتخرجين من التعليم العالي، إذ يتركز الطلبة المقبولون في الجامعات والمعاهد في التخصصات الإنسانية والأدبية والإدارية والاقتصادية بنسبة تقترب من70% ولا يلتحقون بالتخصصات العلمية والهندسية إلا نحو30% فقط مما يعني أن30% من الطلبة الذين درسوا في الفرع العلمي سيلتحقون بتخصص إنساني أو أدبي في الجامعات، وهذا الأمر يشكل تحدياً أساسياً يحتاج إلى معالجة جذرية إذ إن

هناك دلائل على أن سوق العمل العراقي يحتاج إلى مهن هندسية وفنية أكثر من احتياجه إلى الإنسانيات.[29]

ومن خلال مراجعة المعلومات التي قدمتها مؤسسات التعليم العالي العراقية تظهر مشاركة واسعة لكليات الهندسة في سوق العمل إذ جاءت غالبية التعاقدات فيها، سواء ما يخص أعمال(المكاتب الاستشارية أو الأعمال ضمن(آلية التعاون)إذ حققت كليات الهندسة نسبة مساهمة(42 .6٪ , 60. 2 ٪ ، 4.63 ٪ للسنوات (2010 ، 2011 ، 2012) على التوالي، في أعمال المكاتب الاستشارية المقدمة لسوق العمل ونسبة مساهمة (7. 96 ،4.29 29 ،6.53 ٪)على التوالي في أعمال آلية التعاون .كما بلغت نسبة مساهمتها في أجمالي الايرادات بواقع (4.29% و9.34% و7.34 %) على التوالي، مقارنة بالإيرادات الإجمالية للمؤسسات التعليمية ويمكن تفسير ذلك استنادا إلى طبيعة التخصصات في هذه الكليات التي توفر إمكانات المساهمة في تنفيذ المشاريع التابعة للوزارات والمؤسسات الحكومية وبعض مشاريع القطاع الخاص، وفي المقابل توزعت بقية الأعمال والنشاطات بين كليات الطب والعلوم والزراعة والإدارة والاقتصاد والقانون بمستويات أقل، فضلاً عن مساهمات عدد من المراكز البحثية والعلمية في الجامعات وكما مبين في جدول (10)

جدول (10)
النسبة المئوية لمساهمة الكليات والمعاهد وكلية الهندسة في سوق العمل

التفاصيل	عدد الكليات/المعاهد المساهمة			عدد التعاقدات المبالغ المتعاقد عليها						الإيرادات الكلية مليون دينار		
				مكاتب استشارية			آلية التعاون					
السنوات	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012
الكليات والمعاهد	70	73	68	606	744	793	565	867	1411	19398	19450	44564
كليات الهندسة	14	15	15	258	448	503	45	255	757	9582	6784	15481
النسبة المئوية للمساهمة	20%	20.5 %	22%	% 42.6	% 60.2	% 63.4	% 7.96	% 29.4	% 53.6	% 49.4	34.9%	34.7%

صلاح طارق النعيمي وطارق علي جاسم العاني، التعليم العالي والتنمية في العراق الواقع والتحديات الافاق ،مكتب اليونسكو للعراق،2013،ص20

رابعا– تنويع مصادر الدخل والتحول نحو الجامعة المنتجة: لا حظنا فيما سبق ضعف التمويل التعليم العالي في العراق واعتماده بشكل كبير على الإنفاق الحكومي وهذا ما يمثل خطرا كبيرا على النظام التعليمي كون الانفاق الحكومي يمكن أن يتعرض للزيادة والنقصان تبعا لحجم الموارد المالية للدولة الامر الذي يتطلب البحث عن مصادر تمويل اخرى منها التحول نحو الجامعة المنتجة من خلال تقديم الاستشارات واجراء البحوث والتعاقدات مع المؤسسات وهذا ما يجعل الجامعات العراقية مؤهلة الى أن تقوم في هذا الدور نظرا لما يتوفر لديها من رأس مال بشري يتمثل في وجود أصحاب الشهادات العليا فضلا عن انفتاح البيئة العراقية للاستثمار إذا ما توافر الاستقرار الأمني والسياسي والتغلب على مشاكل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وضيق أفق سوق العمل ومن أمثلة الجامعات المنتجة في العراق هي تجربة جامعة بغداد إذ اهتمت بمفهوم الجامعة المنتجة وسعت إلى تطبيقه؛ إذ ساعدها في ذلك التوجهات والتعديلات التي أجريت

29- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق ، المركز والإقليم للسنوات (2011- 2020) ، نيسان 2012م،ص27

على قانون التعليم العالي والبحث العلمي، وتحقيقًا لهذا المفهوم وجعله موضع التنفيذ سعت جامعة بغداد إلى إعداد خريجين في مختلف التخصصات واستحداث تخصصات جديدة تلائم احتياجات المجتمع، كما حرصت على فتح باب الدراسات المسائية أمام الراغبين في استكمال دراستهم مقابل رسوم مالية وفي مجال الأبحاث توسعت الجامعة في إجراء الأبحاث التطبيقية التي تحل مشكلات المؤسسات والمنظمات في المجتمع واستثمار أبحاث طلبة الدراسات العليا وتوجيهها لمعالجة تلك المشكلات أما في مجال الاستشارات تم تخصيص مكاتب استشارية في مختلف الكليات لتقديم الخبرة والمشورة المناسبة، كما نظمت الجامعة عدد من البرامج والدورات في كافة التخصصات لقاء إيرادات مالية تذهب إلى ميزانية الجامعة وبالنسبة للأنشطة الإنتاجية، فلقد سعت جامعة بغداد إلى التوسع في تلك الأنشطة من خلال تسويق نشاطات الطلبة في بعض الكليات والاستفادة منها ماديًا.[30]

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أهمية الجامعات وعلاقتها في تقديم الخدمات للمجتمع الأمر الذي يتطلب زيادة وتنويع مصادر التمويل والعمل على التحول نحو الجامعة المنتجة الأمر الذي يؤكد فرضية الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- لقد حقق التعليم في كوريا نجاحاً ملحوظاً من حيث التوسع الكمي والتطور النوعي في التعليم العالي فضلا عن التحسن النوعي والجامعات، كما يلاحظ أن التعليم قد أسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وكان الانموذج الكوري واحدا من أهم النماذج العالمية وقد اهتمت الحكومة الكورية في تمويل التعليم نظرا لأهميته في بناء المجتمع.

2- تعترف ماليزيا بأهمية التعليم كأداة أساسية للتنمية الوطنية لهذا كرست له القدر الأكبر من المخصصات في الميزانية الوطنية منذ استقلالها في عام ١٩٥٧ . واليوم ونظرًا لتزايد أهمية التعليم والتدريب والتعليم مدى الحياة، فقد خصصت ماليزيا، بموجب الخطة التاسعة لماليزيا (2006-2010) مبلغًا قدره(٣,٤٠) مليار رينغيت ماليزي نحو ٢١ في المائة من مجموع الميزانية السنوية للأنفاق على تطوير التعليم والتدريب.

3- إن نسب الانفاق على التربية والتعليم والبحث العلمي في العراق هي نسب منخفضة جدا فعلى الرغم من النمو في الناتج المحلي الإجمالي بعد عام (2003) الى أن نسبة الإنفاق على التعليم لا تتناسب مع أهمية هذا القطاع كما نلاحظ أن الزيادة في الإنفاق هي موجهه للموازنة التشغيلية دون الاستثمارية الأمر الذي يدل على ضعف الجانب الاستثماري.

4- توصلت الدراسة أن للجامعات دورا جوهريا في صنع العقول التي تنتج وتبدع وتصنع الحضارة لذا برزت أهمية تمويل البرامج المتعددة لهذه الجامعات بما بتناسب مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية لذا برزت الجامعة المنتجة من خلال تقديم الاستشارات وإجراء البحوث والتعاقدات وتقديم الخدمات .

30- جواهر بنت عواض مصلح، مصدر سابق،ص59

التوصيات/ خلصت الدراسة إلى أهم التوصيات التي تدعم عملية التحول نحو الجامعة المنتجة

1- ضرورة التركيز على مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل والاهتمام بالتخصصات العلمية والتخصصات في اللغة الإنجليزية والحاسوب مع ضرورة الاهتمام بالجودة

2- النوعية للطلاب بتخريج كوادر ذات قدرات ومهارات مناسبة.

3- إعادة النظر في المناهج الحالية في الجامعات وبالتنسيق مع القطاع الخاص عند وضع الخطط التعليمية.

4- إن تنقل المؤسسات التعليمية الاتجاهات الحديثة في ميدان العمل إلى داخل أروقتها مما يسهم في صقل وتجديد مهارات الخريجين.

المصادر

أولا- المصادر باللغة العربية

1- أحمد الشمشيري، الجامعات المنتجة، جريدة الاسرة، المملكة العربية السعودية، العدد 71,2000

2- منظمة العمل العربية، البرنامج العربى لدعم التشغيل والحد من البطالة، المشروع (4) المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، منظمة العمل العربية مكتب العمل العربي، بدون تاريخ

3- جواهر بنت عواض مصلح، إدارة المعرفة مدخل لتحقيق الجامعة المنتجة، رسالة ماجستير(غير منشوره) جامعة أم القرى كلية التربية،2007.

4- حسن جمال حسن اليوداوي، تحليل آثار الفجوة التكنولوجية على التنمية الاقتصادية في البيئات الاقتصادية النامية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، 2015.

5- رفيق زراولة، دور الجامعة في إنتاج الرأسمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة،: الملتقى الدولي المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، الجمهورية الجزائرية،2005.

6- صلاح طارق النعيمي وطارق علي جاسم العاني، التعليم العالي والتنمية في العراق الواقع والتحديات الافاق، مكتب اليونسكو للعراق،2013.

7- عبد الإله يوسف الخشاب، و مجذاب بدر العناد، تمويل التعليم في الوطن العربي وسبل تعزيزه، مجلة دراسات اقتصادية، بغداد، 2000.

8- عبد الستار البعاج، لمحات في تطور التربية والتعليم – مطبعة النعمان- النجف

9- الاشرف 1965.9- عبد جواد كاظم العامري، المعرفة وتأثيرها في مؤشرات التنمية الاقتصادية، مجلة الاستاذ، المجلد الأول – العدد 212، 2015 .

10- عبدالله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، عمان، ط3، 2008.

11- علي خليل إبراهيم التميمي، رؤيــة مستقبلية لدور القطاع الخاص في مؤسسات التدريب العربية، مقدم إلى منظمة العمل العربية الندوة القومية دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة واحتياجات سوق العمل بين مخرجات التدريب،2009.

12- عليان عبد الله الحولي، محاضرة العائد الاقتصادي من التعليم، الجامعة الإسلامية، غزة،2009.

13- عليان عبد الله الحولي، محاضرة اقتصاديات التعليم، الجامعة الإسلامية، غزة،2010-2011.
14- عزازن حفيظة، التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي متقدم، مجلة التنظيم و العمل المجلد 5، العدد 4،2016.
15- عمرو هشام محمد، العلاقة بين التعليم العالي وتطوره في القطاعين الحكومي والخاص في العراق بعد عام 2003، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59، 2017.
16- فاروق عبد فليفة، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار المسيرة للنشر، عمان، ط2 2007.
17- فارس كريم بريهي واخرون، واقع التعليم الجامعي في العراق بين التحديات وعملية الاصلاح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد التاسع والاربعون 2016.
18- فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديثة، عمان، ط1، 2007.
19- مجلس حقوق الإنسان، تقرير وطني مقدم لمجلس حقوق الإنسان، الدورة الرابعة، جنيف،2009.
20- محمد سيف الدين بوفالطة و عبد النور موساوي ،اتجاهات التحول الى الجامعة المنتجة الاستثمارية كمصدر للتمويل الذاتي- دراسة حالة جامعة منتوري قسنطينة، مجلة العلوم الانسانية، العدد 43، 2015.
21- محمد عمر باطوج واحمد سعيد، الجامعة المنتجة الا ربحية في الدول الاسلامية صيغة تمويلية مقترحة، دار المنظومة،2008.
22- مليحان معيص السبيتى، الجامعات (نشأتها، مفهومها، وظائفها) دراسة وصفية تحليلية، المجلة التربوية، الكويت، مجلس النشر العلمى، جامعة الكويت، ع 54، سنة 2000 .
23- نبيه نديم العبيدي، استراتيجية التمويل للجامعات المنتجة جامعات المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين- نموذجا، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد العاشر، 2012
24- هواري عامر، تفعيل دور الجامعة للمساهمة في البناء المعرفي المجتمع، الملتقى الدولي انظمة الابتكار والدور الجديد للجامعات نظم الابتكار الجامعة والاقليم، جامعة برج عويريج وجامعة غرب انكلترا بريستون،2015.
25- وزارة التعليم العالي الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، خطط ومبادرات التعليم العالي لتحقيق التميز في العلوم والتقنية، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، المملكة العربية السعودية .
26-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق ، المركز والإقليم للسنوات (2011- 2020) ، نيسان 2012.
27- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، التقرير السنوي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، العراق ، سنوات مختلفة.

ثانيا ـ المصادر باللغة الانكليزية

1 – Nur Anisah Abdullah, Shukran Abdula Rahman: Making Strategy at A Malaysian Higher Education Institution, th 2nd International Conference On Economics, Business And Management, IPEDR, Vol(22), IAcsil Press, Singapore,2011, P. 195